



OIC/IPHRC-1/2012/SG-SP

كلمة معالي الأمين العام
لمنظمة التعاون الإسلامي
البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي
في الدورة الأولى للمينة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
(جاكرتا، 20 – 24 فبراير 2012)

**كلمة معالي الأمين العام
في الدورة الأولى للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
(جاكرتا، 20 من فبراير 2012)**

حضرات السيدات والسادة أعضاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان ؛
حضرات السيدات والسادة رؤساء الوفود وأعضاء السلك الدبلوماسي؛
أصحاب المعالي والسعادة؛
حضرات السيدات والسادة؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يغمرني إحساس عميق بالارتياح والسعادة وأنا أرحب بكم اليوم في هذه الدورة الرسمية الأولى للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. إنها بالفعل للحظة تاريخية بامتياز تستوجب التعامل معها على هذا الأساس، لاسيما وأن هذه الدورة تتعقد في عاصمة أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان، وهي عاصمة نابضة بالحياة، ما يجعلها مكانا مثاليا لعقد هذه الدورة. فسجل إندونيسيا الحافل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يزال ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية بها، كما يتأكد بعضويتها المستحقة كواحدة من دول المنظمة الثلاث الأعضاء في مجموعة العشرين. وفي هذا الصدد، أتوجه بالشكر إلى إندونيسيا حكومة وشعبًا لتفضلها باستضافة الدورة الحالية، كما أشكركم جميعا على حضوركم الكريم في هذه المناسبة الهامة.

أصحاب المعالي والسعادة؛
حضرات السيدات والسادة؛

إن تأسيس الهيئة علامة فارقة في تاريخ المنظمة الذي يمتد لأربعة عقود، فقد ضمنت القيادة برنامج العمل العشري للمنظمة الذي اعتمدهت القمة الإسلامية الاستثنائية التي عقدت في مكة المكرمة في عام 2005 رؤية إنشاء هذه الهيئة، وأقرت القمة الموالية التي عقدت في داكار، الوضع القانوني للهيئة الذي نص عليه الميثاق الجديد للمنظمة،

فأضحى إنشاؤها على الفور أولوية عليا بالنسبة للمنظمة. وقد بذلت الأمانة العامة والدول الأعضاء جهداً وطاقاً عظيمين في هذه العملية يستحقان عليهما الثناء كجزء لا يتجزأ من عملية التحديث المستمرة التي تشهدها المنظمة، والتي تتم عن العمل الإسلامي المشترك الدؤوب والذي يشكل قيمة بارزة في التعاون الإسلامي الجديد. ولقد سارعنا إلى اتخاذ تلك التدابير وفق جدول زمني وإطار عمل محددين. ومن هنا أتوجه بالتحية والتهنئة إلى الدول الأعضاء على هذا الإنجاز، حيث دخل النظام الأساسي للهيئة حيز التنفيذ بعد اعتماده في الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في أستانا في يونيو من العام الماضي. ويعتبر وجود هذه المجموعة رفيعة المستوى التي تضم 18 خبيراً بين ظهرانينا اليوم ثمرة للانتخابات التي جرت في أستانا بموجب النظام الأساسي فور اعتماده.

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

بعد هذه النبذة التاريخية عن الهيئة، أود أن نضع الأمور في إطار سياقها الراهن. إن منظمة التعاون الإسلامي هي ثاني أكبر منظمة دولية حكومية بعد الأمم المتحدة، وبالتالي فإن إنشاء هذه الهيئة يحظى باهتمام كبير ويعكس مدى الأهمية القصوى التي توليها الدول الأعضاء بالمنظمة لحقوق الإنسان والتزامها بصونها، وهو الأمر الذي عزز من حضور المنظمة على الصعيد الدولي. وتكمن القوة الحقيقية للهيئة في إسهامها المتميز في تعزيز مصداقية المنظمة. وثمة آمال وتطلعات كبرى معقودة على هذه الهيئة التي ينتظر منها أن تحقق نقلة نوعية حيث أن عملها سوف يجمع بين الحقوق والحريات العالمية من جانب والقيم الإسلامية من جانب آخر. كما أنه يجب عليها بلورة نظام متماسك وقوي بين البلدان الإسلامية يهدف إلى تسهيل التمتع بحقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

حضرات السادة والسيدات حضرات أعضاء الهيئة الموقرون؛

اسمحوا لي أن انتهر هذه الفرصة لإبراز دوركم التاريخي في قلب هذا العمل الرائد. وهنا أود أن أؤكد مجدداً أن إنشاء الهيئة - وخلال أجل لم يتجاوز الفترة المقررة لذلك- هو أمر مهم من ناحيتين، من حيث الظرفية ومن حيث التوقيت. فلأول مرة في تاريخها تنشئ المنظمة هيئة خبراء مستقلة كجهاز من أجهزتها الرئيسية. وتكمن خاصية الابتكار في وجهات النظر التي يُبديها أعضاء الهيئة بصفتهم الشخصية وليس باعتبارهم ممثلين حكوميين، مما يوفر بيئة مواتية لتقديم الرأي السديد والمستقل للدول الأعضاء لغرض بحثه وتدارسه.

على الجانب الآخر، لا تزال التصورات المغلوطة تغذي ظاهرة الإسلاموفوبيا، تلك الظاهرة متعددة الأبعاد التي تتكشف يوماً بعد يوم باعتبارها من التجليات المعاصرة للعنصرية وتمثل تهديداً قوياً للتعايش السلمي، لاسيما في عالم يواجه خطر الإرهاب. وحيث لا يمكن لأي دولة أن تزعم أن سجلها في مجال حقوق الإنسان، فهناك دائماً مجال للتحسين والتطوير - بما في ذلك الدول الأعضاء في المنظمة. غير أنه لسوء الحظ تم تسييس هذا الأمر وإخراجه من سياقه الصحيح. فها هو الإسلام أصبح لدى البعض، ظلماً وعدواناً، مرادفاً لانتهاكات حقوق الإنسان في إطار حملة مغرضة لتصويره باعتباره متناقضاً مع معايير ومقاييس حقوق الإنسان الدولية. وإني على اقتناع تام بأن الأمر خلاف ذلك تماماً. فالإسلام ليس مخالفاً لحقوق الإنسان الدولية، فهو الذي أسس "حقوق العباد" منذ قرون طويلة قبل أن تكتسب حقوق الإنسان أية أهمية في السياق الإنساني المعاصر. ويمنح مفهوم "الاجتهاد" في الإسلام هذا الأمر حركية ليس لها مثيل. فحقيقة الأمر أن الإسلام يتمتع بالإمكانية المعيارية ليضيف للقيم والمعايير الحديثة ويدفع قُدماً نحو تطبيقها على النحو الأمثل على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ولطالما كان لدى اعتقاد راسخ أنه ينبغي على العالم أن يحكم على المسلمين وفقاً للإسلام، لا أن يحكم على الإسلام بما يفعله بعض المسلمين. وتؤمن المنظمة أن إطار حقوق الإنسان يمثل المسار الأنسب للمشاركة النظامية التي تهدف إلى تبديد التصورات المغلوطة وتعزيز الوئام بين

الأديان، وترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم. وتشكّل مساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال الهام جانباً أساسياً من جوانب عمل الهيئة.

تجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسي للهيئة منحها ولايات واسعة، كما أن الصفة الاستشارية تمنح الهيئة المجال اللازم للتفسير الإيجابي لهذه الولايات. ورغم أنه قد تم بالفعل بعض العمل في مجال حقوق الإنسان في المنظمة، فإن الميزة التي توفرها خبرتكم في هذا المجال تكتسي في الواقع أهمية حيوية يجب الاستفادة منها وتسخيرها وتحديث آليات المنظمة، بما فيها إعلان القاهرة وميثاق حقوق الطفل في الإسلام. وأنا على ثقة من أن الدول الأعضاء تسعى من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من خبراتكم.

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

يوفر النظام الأساسي للهيئة التوجيهات الضرورية بشأن طبيعتها ونطاق عملها. ويمكننا إيجاز مهمة الهيئة في سعيها لتصحيح التصورات المغلوطة حول علاقة الإسلام بحقوق الإنسان. وقد شاطرتكم بعض الأفكار والرؤى حول المبادئ الموجهة التي من شأنها أن تعزز المقاربة الفكرية والمنهجية للهيئة، على أساس فهمي للنظام الأساسي والتوقيت المثالي لإنشاء هذه الهيئة. وأود أن أعيد التأكيد على العناصر الخمسة التالية التي يمكن مراعاتها ودمجها في عمل هذه الهيئة:

أولاً، التأكيد على مفهوم التكامل بحيث يجب عدم مقارنة الهيئة بأي من آليات حقوق الإنسان القائمة، ولا أن تكرر عملها. وتكمن القيمة المضافة للهيئة في استكمال أو سد الفجوات بما يحقق الفائدة للدول الأعضاء.

النقطة الثانية التي ينبغي التأكيد عليها هو أن تفكير الهيئة ينبغي أن يعتمد على نهج إصلاحي وليس نهجاً يقوم على إصدار الأحكام، حيث يجب على الهيئة بناء قدرات الدول الأعضاء وتوفير الحلول لها في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً، ضرورة تحديد الأولويات للمهام وبالتالي فإن الاستناد إلى ما تصدره الهيئة من أحكام بخصوص القضايا الهامة يمكن أن يكون السبيل الأقوم في هذا الصدد.

رابعاً، ما فتئت أقترح اعتماد نهج تدريجي باعتباره نهجاً مستداماً. حيث ينبغي على الهيئة أن تمر - خلال فترة زمنية محددة - بمرحلة التطور اللازمة حتى تتحول إلى جهاز فعال وناجح.

وأخيراً، ليس من قبيل المبالغة القول بأهمية "المصادقية"، إذ يجب إثبات صدقيتها لدى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. وسيكون تحقيق مكاسب سريعة بهذا الخصوص أمراً في غاية الأهمية.

وأتمنى أن تأخذ الهيئة مقترحاتي هذه بعين الاعتبار.

السيدات والسادة،

حضرات أعضاء الهيئة الموقرين؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

سيتم نظام حقوق الإنسان العالمي حتى اليوم بوجود أطر عمل مؤسسية تعمل على المستويين الدولي والإقليمي. وبالتالي فإن الطبيعة عبر الإقليمية للمنظمة تمنح الهيئة سمة فريدة وتضفي عليها ريادة فعلية لا يمكن إغفال أهميتها. غير أن الأمر يعود إلى الهيئة لإثبات ذاتها بما يقوِّي من حضور وصدقية المنظمة كمنظمة دولية. وأستمد تفاؤلي من الحوار الموجز الذي جرى في جدة بيني وبين أعضاء الهيئة الموقرين الذين يمثلون هذا الفريق الرائد.

شكراً لكم جميعاً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
